APLC/MSP.9/2008/WP.17
30 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع
جنيف، ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥

طلب تمديد الموعد النهائي لاستكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد عملاً بالمادة ٥ من الاتفاقية
موجز تنفيذي

مقدَّم من كرواتيا*

١- مع بدء النزاع في عام ١٩٩١، بدأت جمهورية كرواتيا تواجه مشكلة الألغام بوصفها واحدة من أصعب عواقب العمليات الحربية التي جرت على أراضيها وأصبحت واحدة من دول عديدة في مختلف بقاع العالم تعاني تلوثاً خطيراً نتيجة الألغام والذخائر غير المنفجرة. وقد سبب ذلك التلوث ولا يزال اضطرابات إنسانية واقتصادية وإنمائية واجتماعية. فما بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥، تضرر ٢٨٠ ١ شخصاً من ٠١٦ ١ حادثاً بسبب الألغام ممّا أسفر عن ٢٧٠ حالة وفاة. وفي عام ١٩٩٥، سُجل أكبر عدد من الإصابات - حيث بلغ عدد المصابين ٣٣٢ شخصاً. وسُجلت كذلك أعداد مرتفعة من الإصابات في السنوات التي سبقت مباشرةً دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فبلغ عدد المصابين ٣٣٧ شخصاً في الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨. ولا يزال الوصول إلى مناطق زراعية شاسعة وأجزاء من مرافق الهياكل الأساسية ومجمَّعات الغابات وضفاف الأنهار متعذراً حتى يومنا هذا بسبب وجود ألغام أو ذخائر غير منفجرة أو بسبب الاشتباه في وجودها.

٢- وأكدت جمهورية كرواتيا تصميمها على حل مشكلة الألغام بسنِّها القانون الخاص بإزالة الألغام لأغراض إنسانية في عام ١٩٩٦، وبإنشائها المركز الكرواتي لمكافحة الألغام في عام ١٩٩٨، وبتنفيذها ما تعهدت به من التزامات بانضمامها إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، إلى جانب تخصيصها مصادر تمويل دائمة وثابتة في ميزانية الدولة وقروض البنك الدولي وتبرعات الشركات الخاصة والعامة في جمهورية كرواتيا. وصدقت كرواتيا على الاتفاقية في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ وقدمت، في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، تقريرها الأول عن تدابير الشفافية الذي يتضمن معلومات عن المناطق التي تحتوي أو يشتبه في احتوائها على ألغام مضادة للأفراد. وحُدد لكرواتيا تاريخ ١ آذار/مارس ٢٠٠٩ كموعد نهائي لتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد التي زُرعت في تلك المناطق.

---

* قُدّمت حال ورودها إلى الأمانة وبعد الموعد المحدد لتقديمها.

٣- ومنذ عام ١٩٩١، حددت كرواتيا بدقة المناطق المشتبه في كونها ملغومة، وخفضت مساحة تلك المناطق بشكل كبير، وشهدت انخفاضاً في عدد الحوادث الناتجة عن الألغام وفي عدد ضحاياها. ففي البداية، كانت المناطق الملغومة توجد في ١٤ من مقاطعات كرواتيا البالغ عددها ٢١ مقاطعة. فتقلص ذلك العدد ليصبح ١٢ مقاطعة. وبعد فترة وجيزة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، كان مجموع مساحة المناطق المشتبه في كونها ملغومة يربو على ٧٠٠ ١ كيلومتر مربع. وبفضل اتباع طرائق مسح محسَّنة، تقلصت تلك المساحة لتبلغ ١٤٧ ١ كيلومتراً مربعاً في عام ٢٠٠٥. وحُددت مساحة المناطق المشتبه في كونها ملغومة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بـ ٩٩٧ كيلومتراً مربعاً. وتمت، ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٧، إزالة الألغام من ٢٢٦,٦ كيلومتراً مربعاً تقريباً وتم الإفراج عمّا يزيد عن ٥٨٣ كيلومتراً مربعاً بفضل استخدام المسح التقني وغير ذلك من طرائق الإفراج عن الأراضي.

٤- وقد أسفرت عمليات إزالة الألغام التي نُفذت تحت رعاية سلطات مدنية عن تدمير ٤٣٠ ٤٦ لغماً (٥٧٠ ٢٦ لغماً مضاداً للأفراد و٨٦٠ ١٩ لغماً مضاداً للدبابات) وعن تدمير ١٦٦ ٢٠٢ من الذخائر غير المنفجرة. ودمر الجيش الكرواتي، في نفس الوقت، ٨٢٦ ١ لغماً مضاداً للأفراد، و٤٧٣ ٢ لغماً مضاداً للدبابات، و٤٠٦ ٤٤ من الذخائر غير المنفجرة في المناطق المحيطة بمرافق عسكرية. وهكذا، تكون كرواتيا قد دمرت ما مجموعه ٣٩٦ ٢٨ لغماً مضاداً للأفراد و٣٣٣ ٢٢ لغماً مضاداً للدبابات، و٥٧٢ ٢٤٦ من الذخائر غير المنفجرة.

٥- وفي عام ٢٠٠٧، بلغ عدد الإصابات بسبب الألغام ثمانية - وهو أدنى عدد سنوي يسجَّل منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ ويمثل انخفاضاً كبيراً مقارنةً بعدد الإصابات المسجل في عام ١٩٩٩ والذي بلغ ٥٥ إصابة. وقد وضعت كرواتيا طرائق ومعايير متطورة لإزالة الألغام ولإجراء المسح التقني ولضمان الجودة ومراقبتها. وهي طرائق ومعايير تستند إلى المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام، التي كُيفَت حسب الظروف الوطنية الكرواتية ووُضعت وفقاً لإطار تشريعي خاص بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية دوَّنته جمهورية كرواتيا. وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت كرواتيا طريقةً لكي تستبعد بثقة المناطق المشتبه في كونها ملغومة والتي لا تُعتبر خطيرة في نهاية الأمر.

٦- وقد حدّدت كرواتيا جميع المناطق المشتبه في كونها ملغومة بوضع أكثر من ٥٠٠ ١٤ إشارة إنذار. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن مليون شخص قد تلقوا شكلاً من أشكال التوعية بمخاطر الألغام منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ. ولا تزال أنشطة التوعية بمخاطر الألغام تنفَّذ من خلال تنظيم محاضرات وعروض، ومعارض، وإعلانات تلفزية وإذاعية، ومسرحيات، وورشات فنية، إلى جانب أنشطة خاصة تُقام مرة واحدة كبيع قسائم لإزالة الألغام، وجمع النفايات الورقية، وتوزيع كتيبات تثقيفية على جميع تلاميذ الفصل الأول في المدارس الابتدائية وغير ذلك من المشاريع التي تنجَز على الصعيدين القطري والمحلي.

٧- وتبلغ الموارد التي استثمرتها كرواتيا في أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية على الصعيد الوطني منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ أكثر من ٣١٧ مليون يورو. وقد تبرعت جهات مانحة دولية بأكثر من ٥٣ مليون يورو. غير أنه ينبغي التأكيد على أن كرواتيا نفسها قد وفّرت الجزء الأكبر من الأموال اللازمة لتنفيذ المادة ٥ في البلد، إذ تم الحصول على أكثر من ١٧٣ مليون يورو من ميزانية الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم كرواتيا بدور رائد في تحصيل الأموال لأغراض إزالة الألغام من البنك الدولي ومن مؤسسات تجارية خاصة وأخرى تابعة للدولة.

٨- ومثلما ذُكر آنفاً، لا تزال المساحة الإجمالية المقدرة للمناطق التي يشتبه في كونها ملغومة ٩٩٧ كيلومتراً مربعاً. وتشمل هذه المساحة ٩٩٤ كيلومتراً مربعاً تم تحديدها عن طريق المسح العام و٣,٢٤ كيلومترات مربعة أبلغ عنها الجيش الكرواتي تحيط بالثكنات العسكرية وميادين التدريب والمستودعات ومحطات الرادار والمطارات.

٩- وفيما يلي بيان للظروف التي تعوق امتثال كرواتيا للالتزامات الناشئة عن المادة ٥ في غضون عشر سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ:

(أ) حجم التحدي: في وقت سابق، قدّرت الأمم المتحدة مساحة المنطقة التي من المحتمل أن تشكل خطراً في كرواتيا بما يزيد عن ٠٠٠ ١٣ كيلومتر مربع. وفي حين أن كرواتيا قلّصت تلك المساحة بحلول عام ٢٠٠٥ إلى ١ ١٤٧ كيلومتراً مربعاً بتطبيق طرائق مسح محسَّنة، فقد ظلت من بين الدول الأطراف التي لها أكبر مساحة من المناطق التي يُعرف أو يُشتبه في كونها ملغومة.

(ب) تنافس الطلب على الموارد: دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بعد انتهاء النزاع في كرواتيا بوقت قصير. وقد أسفرت الحرب عن أضرار هائلة إذ سُويت بالأرض مدن وقرى، ودُمرت الهياكل الأساسية للاتصالات والخدمات العامة، ولم تعد المصانع صالحة للاستعمال. ولم تكن الأنشطة الإنسانية إلاّ جزءاً من قدر أكبر من جهود إعادة البناء التي كان يجب القيام بها.

(ج) طبيعة المناطق الملغومة: تمخض النزاع عن حقول ألغام لم تكن محددة بعلامات ولم يتوفر إلاّ نزر قليل من الوثائق المفيدة التي تبيِّن مواقعها. ولم تُوضع علامات تُعيّن حدود حقول الألغام وكانت البيانات المستقاة من الوثائق الخاصة بحقول الألغام منقوصة وغير دقيقة. وكان عدد الألغام مجهولاً. وبالإضافة إلى ذلك، ربما تكون الألغام قد تحولت من مكانها الأول بسبب الظروف الجوية والتعرية.

(د) التحديات البيئية: حقول الألغام غير مستوية السطح وتتخللها عوائق كثيرة بسبب طبيعة التضاريس (كانت الجبال والأراضي الصخرية وضفاف الأنهار تُستخدم كخطوط مواجهة أثناء العمليات الحربية). وعلاوة على ذلك، كان الغطاء النباتي الكثيف من بين العوامل الرئيسية التي حالت دون إحراز تقدم أسرع. فالكثير من حقول الألغام يقع في بيئة حارة ورطبة تساعد على نمو أوراق النباتات بشكل سريع.

(هـ) ضرورة معالجة المشاكل الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة في نفس الوقت: الذخائر غير المنفجرة جزء لا يتجزأ من المشكلة الأوسع نطاقاً المتمثلة في أخطار المتفجرات. فطلبات التخلص من الذخائر غير المنفجرة تفرض قيوداً إضافية على موارد بشرية ومالية محدودة.

١٠- وتطلب كرواتيا تمديداً لعشر سنوات من أجل استكمال تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة (أي حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩) على أساس أن المهلة المطلوبة واقعية وطموحة بالنظر إلى حجم المشكلة المتبقية وإلى الموارد البشرية والمادية والمالية المتوفرة أو المتوقعة، وإلى القدرة المتاحة في مجالي إزالة الألغام والمسح.

١١- وبخصوص التبعات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، نجحت الجهود المبذولة لتنفيذ الاتفاقية حتى الآن وللتصدي، بوجه أعم، للمشاكل المرتبطة بمخلفات الحرب من المتفجرات في كرواتيا في الحد من عدد الضحايا الجدد، وفي

تسهيل عودة المشردين، ومكنت من الإفراج عن أراض من أجل تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية. ومع ذلك، لا تزال هناك تبعات إنسانية واقتصادية واجتماعية وبيئية ومن المتوقع أن يتم التصدي لها أثناء فترة التمديد.

١٢- ولا تزال تُكتشف مناطق يشتبه في كونها ملغومة في ١١٢ بلدية في ١٢ مقاطعة من مقاطعات كرواتيا الإحدى والعشرين. ولا يزال سكان هذه المناطق، الذين يبلغ مجموع عددهم ٠٠٠ ٨٣٤ نسمة - أي ١٨ في المائة من سكان كرواتيا - يعانون من آثار الألغام. ولا يزال زهاء ٠٠٠ ٢٢ نسمة من السكان لاجئين أو مشردين داخلياً. ولا يمكن لعدد كبير من هؤلاء السكان العودة إلى ديارهم بسبب وجود ألغام أو الاشتباه في وجودها. وتمثل المناطق الزراعية والحرجية الملغومة مشكلة كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد. فالخسائر الإجمالية الناجمة عن الألغام المزروعة في مناطق زراعية تقدر بـ ٤٤ مليون يورو في السنة، وحسب الشركة الكرواتية المحدودة للغابات، فإن قيمة الثروة الخشبية التي يتعذر استغلالها بسبب الألغام تبلغ ١٧٨ مليون يورو. وتنجم خسائر إضافية عن عدم إمكانية صيانة الغابات وتجديدها. ومع أن كرواتيا قد أعطت الأولوية لتهيئة ظروف آمنة للسياحة، فإن مشكلة الألغام لا تزال تؤثر في بعض القطاعات الفرعية، وخاصة سياحة القنص، بسبب طبيعة المناطق المتبقية المشتبه في كونها ملغومة. وتمثل المناطق المشتبه في كونها ملغومة أكثر من ١٠٠ كيلومتر مربع من أراضي الحدائق الوطنية أو المحميات الطبيعية.

١٣- ولدى كرواتيا خطة معقولة للوفاء بالتزاماتها بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٩، وفيما يلي بعض من أهم جوانبها:

(أ) حددت كرواتيا الأولويات فيما يخص المناطق المتبقية المشتبه في كونها ملغومة حسب الاعتبارات التالية: المناطق التي تؤثر على السلامة، والمناطق التي تقف حاجزاً أمام تنمية كرواتيا الاجتماعية والاقتصادية، والمناطق التي تضر بالبيئة بأشكال أخرى. وفي حين أنه سيتم تحديد الأولويات المتعلقة بالجانب التنفيذي في الخطط السنوية لإزالة الألغام، رسمت كرواتيا لنفسها هدفين هما إزالة خطر الألغام من المناطق المعدة للاستيطان البشري وللهياكل الأساسية بحلول عام ٢٠١٠، والإفراج عن جميع المناطق المعدة للزراعة بحلول عام ٢٠١٣.

(ب) تعتزم كرواتيا الإفراج عن ٤١٠ كيلومترات مربعة من الأراضي المشتبه في كونها ملغومة بإزالة الألغام منها، و٢١٠ كيلومترات مربعة عن طريق المسح العام، و٣٧٧ كيلومتراً مربعاً عن طريق المسح التقني. ووضعت كرواتيا حدوداً زمنية سنوية للإفراج عن المناطق حسب كل طريقة متبعة. وستمثل مراحل الإنجاز السنوية المحددة نقاطاً مرجعية تستند إليها كرواتيا لإبلاغ الدول الأطراف بالتقدم المحرز في تنفيذ المادة ٥ أثناء فترة التمديد.

(ج) وبناء على تحليل إمكانية القدرات المتوفرة حالياً، تعتزم كرواتيا تحقيق زيادات سنوية في المساحة المشتبه في كونها ملغومة التي سيفرَج عنها بإزالة الألغام منها من ٤٤ كيلومتراً مربعاً سيفرَج عنها في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٦ كيلومتراً مربعاً سيفرَج عنها في عام ٢٠١٠.

(د) ونظراً لأن معظم المساحة المشتبه في كونها ملغومة تقع في منطقة حرجية، فإن كرواتيا ستطبق إجراءات العمل الدائمة الجديدة التي وضعتها لأغراض إجراء المسح العام لتلك المناطق. وتتوقع كرواتيا أن تفرج عن قدر كبير من هذه المساحة عن طريق تطبيق تلك الإجراءات إلى جانب ممارسات الاستبعاد، من خلال التأكد من أنها بالفعل ليست "منطقة ملغومة" حسب التعريف الوارد في الاتفاقية. وستركز أنشطة البحث والتطوير كذلك على الإفراج عن المناطق الحرجية بسرعة أكبر.

(هـ) أثناء بذل الجهود الرامية إلى تنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد، ستواصل كرواتيا الامتثال لالتزاماتها بموجب الفقرة ٢ من المادة ٥ عن طريق وضع علامات في جميع المناطق المشتبه في كونها ملغومة، واستبدال العلامات القائمة أو وضع علامات إضافية حسب الاقتضاء وتعميم أنشطة التوعية بمخاطر الألغام على جميع السكان في المناطق المشتبه في كونها ملغومة.

١٤- وتشير التقديرات إلى أن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٥ في جمهورية كرواتيا سيكلف مبلغاً إجمالياً يساوي ٧٤٠ مليون يورو. وتستند الإسقاطات السنوية للاحتياجات من الأموال إلى صيغ موثوقة تقوم على أساس خبرة كرواتيا الواسعة في حساب التكاليف الحقيقية للإفراج عن المناطق المشتبه في كونها ملغومة بواسطة مجموعة كاملة من الطرائق (كإزالة الألغام، والمسح التقني، والمسح العام، والاستبعاد). ومن المتوقع أن يتواصل تمويل معظم أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية من ميزانية الدولة الكرواتية حيث يُتوقع أن تزيد الأموال التي تقدمها الدولة بمرور الوقت من ٤٤,٥ مليون يورو في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٩ مليون يورو في عام ٢٠١٢. وستكمَّل أموال الدولة تلك بالأموالُ التي تقدَّم أو تحصَّل من جهات حكومية أخرى ومؤسسات تابعة للدولة ومن الأموال التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول قبل انضمامها إليه ومن البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية ومن الجهات المانحة في الداخل والخارج.

- - - - -